

التحقيق المحاسبي كألية رقابية تساهم في تحسين التحصيل الجبائي-دراسة حالة مكلف خاضع للتحقيق خلال الفترة (2019-2022) بمديرية الضرائب لولاية باتنة

The accounting investigation as a control mechanism contributing to improving tax collection - case study of a taxpayer under investigation during the period (2019-2022) at the Tax Department of the State of Batna

سعيدة سليماني ¹ *		
جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، مخبر المغرب الكبير - الاقتصاد والمجتمع، الجزائر saida.slimani@univ-constantine2.dz		
تاريخ النشر: 2024/06/01	تاريخ القبول: 2024/04/18	تاريخ الاستلام: 2024/02/18

ملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز مساهمة التحقيق المحاسبي كألية رقابية في تحسين التحصيل الجبائي، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين: المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للمقال والمنهج التحليلي من أجل تحليل ملف المكلف بالضريبة الخاضع للتحقيق المحاسبي اعتمادا على التقرير المتحصل عليه من مديرية العامة للضرائب لولاية باتنة. وقد توصلت هذا المقال إلى أن التحقيق المحاسبي من الآليات الرقابية الفعالة في تحسين التحصيل الجبائي باسترجاع المبالغ المتهرب منها.

كلمات مفتاحية: رقابة جبائية؛ تحقيق محاسبي؛ تحصيل جبائي؛ باتنة.

تصنيف JEL: H21، H24، H26.

Abstract

This article aims to highlight the contribution of accounting investigation as a control mechanism in improving tax collection, because this study relied on two approaches: the descriptive and analytical approach to cover the different aspects theoretical of the article and the analytical approach in order to analyze the taxpayer's file subject to an accounting investigation on the basis of the report obtained from the General Directorate of Taxes of the State of Batna. This article concluded that accounting investigation is an effective control mechanism to improve tax collection by recovering evaded amounts.

Keywords: Tax Control; Investigation in Accounting; Tax Collection; Batna.

Jel Classification: H21, H24, H26.

* المؤلف المرسل.

¹ Saida SLIMANI, Constantine2 –Abdelhamid MEHRI University, GMES: Algeria.

مقدمة

نظرًا لأن الضريبة تشكل ركيزة أساسية لتطوير مختلف الأنشطة الحكومية، وإعادة الحياة إلى الخزينة العامة، حرصت معظم الدول على ضمان تحصيلها بشكل فعال، وذلك من أجل تحقيق امتثال أكبر من قبل المكلفين بالضريبة لالتزاماتهم الجبائية. وتأتي الجزائر، كغيرها من الدول، ضمن هذا السياق، حيث تسعى إلى تطوير جهازها الضريبي لضمان استرداد الحقوق الجبائية وضمان التزام المكلفين بالضريبة بموجب التشريعات السارية. وتسعى الحكومة الجزائرية، من جهتها، إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال منح الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها العديد من الحقوق والضمانات، لاستخدامها بشكل فعال، مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: كيف يساهم التحقيق المحاسبي كألية رقابية في تحسين التحصيل الجبائي؟

وللإجابة على إشكالية هذا المقال، تم تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية هي كالآتي:

- هل يتم تنفيذ التحقيق المحاسبي وفقا لمجموعة من الإجراءات الفعالة في استرجاع الحقوق الجبائية المهربة؟
- هل تتضمن الإجراءات التي يتولى أعوان الرقابة الجبائية تطبيقها أثناء تنفيذ التحقيق المحاسبي على عقوبات صارمة تساهم في استرجاع الحقوق المهربة وتحسين التحصيل الجبائي؟

الفرضيات

تتمثل فرضيات هذه الدراسة فيما يلي:

1. التحقيق المحاسبي ألية رقابية لكشف التلاعبات والأخطاء التي يرتكبها المكلفين بالضريبة عمدا ومن أجل التقليل من مبالغ الضرائب المفروضة عليهم.
2. التحقيق المحاسبي ألية لتحديد حجم الحقوق الجبائية المهربة واسترجاعها مما يساهم في تحسين التحصيل الجبائي.

أهداف الدراسة

يهدف هذا المقال إلى تحقيق، جملة من الأهداف هي كآآتي:

- تحديد مفهوم الرقابة الجبائية والأشكال التي تنتهي إليها؛
- تحديد مختلف الطرق والضمانات التي يقوم عليها التحصيل الجبائي؛
- تحديد فعالية التحقيق المحاسبي في تحسين التحصيل الجبائي في إدارة الضرائب بباتنة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذا المقال في كون التحقيق المحاسبي أحد أهم الآليات الرقابية التي تساهم في تحسين التحصيل الجبائي، وذلك لكونه يردع المكلفين بالضريبة الذين يسعون إلى تجاوز أحكام القوانين والتشريعات الجبائية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى له دور في تحسين التحصيل الجبائي من خلال تنفيذ مختلف مراحل هذه المهمة الرقابية بالشكل الصحيح.

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذا المقال على منهجين: المنهج الوصفي الذي يهدف إلى عرض الإطار النظري لإشكالية الدراسة، والمنهج التحليلي من أجل تحليل المعلومات المقدمة ومختلف المؤشرات التي تتضمنها دراسة حالة المكلف الخاضع للتحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب لولاية باتنة.

الدراسات السابقة

دراسة (زين، 2021) الموسومة بـ "مساهمة التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية – دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بخنشلة" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، حيث تم القيام بدراسة حالة لتحقيق محاسبي في ملف جبائي تابع للمديرية الضرائب بخنشلة، وقد توصلت إلى وجود فوارق في الأساس الخاضع لهذا الملف تم اكتشافها من خلال هذا التحقيق، وتم تبليغها للمكلف للقيام بالتعديلات اللازمة وبالتالي التحقيق المحاسبي يعد أداة فعالة لتحقيق نجاعة الرقابة الجبائية.

دراسة (بلواضح ، 2022) الموسومة بـ "التحقيق المحاسبي كألية للحد من التهرب الضريبي-دراسة نموذج حالة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة "ش.ذ.م.م.أ.كلوليكس" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آلية التحقيق المحاسبي ودورها في الحد من التهرب الضريبي حيث اعتمدت الدراسة الاطار النظري لظاهرة التهرب الضريبي والتحقيق المحاسبي. بينما أحتوى الجزء الثاني على دراسة حالة التحقيق المحاسبي لشركة "ش.ذ.م.م.أ.كلوليكس" بالمسيلة خلال الفترة (2017-2020). وتوصلت إلى أن تفعيل آلية التحقيق المحاسبي يتطلب وضع استراتيجية من خلال توفير بعض المقومات الأساسية كزيادة عدد الأعوان المكلفين بالتحقيق المحاسبي وتكوينهم جيدا وتوفير الحماية لهم وتطبيق عقوبات صارمة للمخالفين.

دراسة الباحثين (دوداح و بن عربية، 2022) الموسومة بـ "تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية -دراسة حالة الجزائر 2010-2018" اهتمت هذه الورقة بإبراز فعالية التحقيق المحاسبي على مداخل الرقابة الجبائية، من خلال دراسة إحصائية للمداخل خلال الفترة 2010-2018، توصلت نتائج البحث إلى أن العلاقة طردية وذات فعالية في التحصيل حيث كلما زاد التحقيق في التصريحات زادت المداخل المتأتية عنها.

2. الإطار النظري

1.2. ماهية الرقابة الجبائية

1.1.2. تعريف وأشكال الرقابة الجبائية

عرفت الرقابة الجبائية على أنها الإجراءات والخطوات التي تهدف إلى التحقق من صحة وموثوقية التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، وتصحيح أي أخطاء تم ارتكابها استنادًا إلى المعلومات المتاحة لدى الإدارة الضريبية والمتحصل عليها بموجب القانون. يقوم بها أعوان الرقابة الجبائية بهدف الحد من التهرب الضريبي وتحسين جودة عملية التحصيل الجبائي (خديري و جنيّة، 2019، صفحة 325).

وفي تعريف آخر تعتبر آلية تأكيد صحة التصريحات بالحسابات السنوية المرتبطة بنشاط المؤسسة من باب الصدق والموثوقية، وضمان التوافق مع المبادئ والقواعد الضريبية. يتم ذلك

من خلال إجراء فحص انتقادي للحسابات المختلفة (قحموش، 2016، صفحة 297). وبالتالي يتضح لنا بأن الرقابة الجبائية تمثل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التحقق من صحة التصريحات المقدمة من المكلفين بالضريبة، وتقوم أيضاً بتنفيذ التصحيحات اللازمة في حال وجود مؤشرات تشير إلى عدم دقة المعلومات المدرجة فيها.

وتتضمن الرقابة الجبائية صنفين يمكن تناولها وفقاً للآتي:

أ. الرقابة الشاملة

تُعتبر رقابة داخلية تُجرى على مستوى مفتشيات الضرائب من أهم الآليات، حيث تركز على مراجعة التصريحات الجبائية التي يُقدمها المكلفون بالضريبة، وتستند في ذلك إلى استخدام مختلف المعطيات والمعلومات والوثائق المتوفرة لديها. وتحتفظ هذه الرقابة بالحق في تصحيح الأخطاء التي يرتكبها المكلفون التابعون للمفتشية المعنية، ويتولى أداؤها أحد المفتشين التابعين لها (علاش و معزوز، 2021، صفحة 9)، وهذا الصنف ينقسم إلى نوعين، يمكن عرضهما كالآتي:

الرقابة الشكلية

هي إجراء يقوم به أعوان الرقابة الجبائية، حيث يتم فيها فحص محتوى التصريحات الجبائية والتأكد من سلامتها من الأخطاء بجميع أنواعها، سواء كانت حسابية، أو ناتجة عن الترحيل، أو الأخطاء التي قد تظهر نتيجة للتناقض في التصريحات الدورية والسنوية. كما تشمل هذه الرقابة الاطلاع على بطاقات المعلومات وكشوفات الربط المقدمة من الجهات الخارجية ذات الصلة بالمكلف للإدارة الضريبية، بهدف ضمان سلامة التصريحات وخلوها من الأخطاء والإغفالات (رحماني و جبوري، 2019، صفحة 66) ومما سبق يتضح بأن الرقابة الشكلية تعتبر مرحلة تمهيدية أساسية لباقي أنواع الرقابة، إذ تهتم بشكل رئيسي بالجانب الشكلي للتصريحات الجبائية، مما يجعلها تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الدقة والموثوقية في البيانات الضريبية.

الرقابة على الوثائق

هي رقابة تتم على مستوى المصالح الجبائية، وتمارس من خلال الفحص نقدي من أعوان الرقابة الجبائية للتصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة على عكس الرقابة الشكلية

التي تتم في صورة سطحية، بالإضافة إلى أنها تقوم بفحص المعلومات المتحصلة عليها من مختلف الأطراف ذات الصلة بالعمليات الممارسة من طرف المكلف بالضريبة، وهي تسعى إلى التأكد من تجانس المعلومات الواردة في التصريحات الجبائية المقدمة مع المداخل المحققة فعلا، إضافة إلى اعتمادها على المعلومات التي تحتفظ بها المصالح الجبائية، ويحق لأعوان الرقابة الجبائية أثناء إجراءاتهم للرقابة على الوثائق طلب تفسيرات من المكلفين حول أي تجاوزات وردت في التصريحات (دوداح و بن عريبة، 2022، صفحة 274). مما سبق يتضح لنا بأن الرقابة على الوثائق هي الفحص الانتقادي من طرف الأعوان الجبائيين للتصريحات المقدمة من المكلفين بالضريبة وتهدف للتأكد من صحتها، من خلال مقارنتها بما تحوزه الإدارة من وثائق ومعلومات.

ب. الرقابة المعمقة

هي الرقابة التي تتم من خلال التحليل النقدي للتصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة والتأكد من درجة توافقها مع المعطيات والوثائق التي تحوزها الإدارة الضريبية من مختلف الجهات ذات العلاقة بالمكلف بالضريبة (حداش و شارفي، 2022، صفحة 176)، ويتضمن هذا النوع من الرقابة ثلاث أشكال هي كالآتي:

التحقيق المحاسبي

هو مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى التأكد من صحة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وهي تركز على محاسبته بحيث تفحصها وتتأكد من مدى توافقها مع المعلومات المادية التي يحوز عليها أعوان الرقابة الجبائية بغض النظر على طريقة حفظ المعلومات المحاسبية سواء يدويا أو إلكترونيا، وفي حالة إخلال المكلف بمصادقية تصريحاته يستوجب على أعوان الرقابة في هذه الحالة تصحيح كل الأخطاء والإغفالات الواردة فيها (جبوري و آخرون، 2019، صفحة 675). ومما سبق يتضح لنا بأن التحقيق المحاسبي هو مراجعة لمحاسبة المكلفين بالضريبة وترتكز على إجراء مقارنة بين التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف والمعلومات التي يوفرها أعوان الرقابة الجبائية.

التحقيق المصوب في المحاسبة

هو نوع من الرقابة المعمقة يركز على محاسبة المكلف بالضريبة بشكل أقل اتساعاً وشمولاً من التحقيق المحاسبي، ويتم التحقيق المصوب في المحاسبة بتحليل الوثائق الثبوتية المرتبطة ببعض أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف محل التحقيق، وذلك بأخذ جزء من الفترة المتقادمة أو كلها كما يمكن أن تركز على مجموعة من المعطيات أو العمليات المحاسبية لفترة أقل من السنة (لواج و لواج، 2020، صفحة 40). مما سبق يتضح لنا بأن التحقيق المصوب في المحاسبة هو جزء من التحقيق المحاسبي يتم وفقاً لإجراءات التحقيق المحاسبي ويركز على نوع معين من الضرائب التي يتم التحقيق فيها لفترة كاملة أو جزء من الفترة الغير متقادمة.

التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

هو نوع من أنواع الرقابة الجبائية المعمقة التي تهدف إلى فحص المداخل الحقيقية للمكلف بالضريبة وتؤكد من مدى توافقها مع المداخل المصرح بها من خلال مجموعة من الإجراءات التي يتولها أعوان الرقابة الجبائية المعنيين بالتحقيق، وبشكل عام هي تحليل المداخل الإجمالية بما فيها تلك المحققة خارج الدولة وفوائض القيمة المحققة من التنازل عن العقارات سواء المبنية أو الغير مبنية وغيرها (بوابطة، 2021، صفحة 56). مما سبق يتضح بأن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية هو تحقيق في ثروة المكلفين بالضريبة والمداخل الشخصية وهو قائمة على مبدأ من أين لك هذا؟، بمعنى أن الوضعية المالية للمكلف لا تتوافق مع الدخل الناتج عن الوظيفة التي يمارسها وبالتالي وجب على أعوان الرقابة الجبائية البحث في مصادر هذه المداخل.

ب. مراحل سير التحقيق المحاسبي

المرحلة الأولى (التحضير للتحقيق)

في أي مهمة تعتبر المرحلة التحضيرية أهم خطوة للانطلاق في تنفيذ المهمة المطلوبة وهذا ينطبق على التحقيق المحاسبي الذي يستوجب أن تتم مرحلته التحضيرية وفقاً للخطوات الآتية: (بوشري و آخرون، 2021، صفحة 122)

— يتم انتقاء المكلف الخاضع للتحقيق وفقاً لمجموعة من الأسس والقيم؛

- طلب ملف الجبائي للمكلف محل التحقيق من المفتشية التابع لها؛
- إعلام المكلف بالضريبة بواسطة إشعار بالتحقيق مع إشعار بالاستلام؛
- تحضير استمارات التحقيق التي تحتوي على بيان مقارنة الميزانيات وكشف المحاسبة؛
- إجراء الرقابة الخارجية بالاعتماد على حق الاطلاع للحصول على مختلف المعلومات.

مرحلة سير التحقيق

يتم إجراء التحقيق بالاعتماد على نوعين من الفحص التي تضمنها القانون رقم 01/21 المتضمن لقانون المالية سنة 2002، والتي نتناولها وفقا للآتي: (بلواضح ، 2022، صفحة 158)

- فحص شكل المحاسبة

ويركز هذا النوع من الفحص على ضرورة وجود الدفاتر المحاسبية الإجبارية والمنصوص عليها في المواد 09 و10 من القانون التجاري المؤشر والمصادق عليها والمحقة للشروط القانونية؛

- فحص مضمون المحاسبة

والمقصود به فحص المعلومات المحاسبية، الميزانية وجدول حسابات النتائج، ومن خلالها يتم اتخاذ قرار حول الوضعية المحاسبية للمكلف والتي تترجم بقبولها أو رفضها، وفي حالة الرفض ينتقل المفتشين إلى إعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج الجبائيين وإعادة تأسيس الوعاء الجبائي وفقا لإحدى الطرق المتعارف عليها التي تتوافق مع النشاط الذي يمارسه المكلف.

- نتائج التحقيق المحاسبي

بعد تدخل فرقة التحقيق في عين المكان وفحصها لمحاسبة المكلف شكلا ومضمونا وقيامها بالتصحیحات اللازمة، تتوصل الفرقة إلى نتيجة (قبول أو رفض) محاسبته وفي الوضعيتين يستوجب على فرقة التحقيق إعلام المكلف بذلك، مبينين الخطوات التي تم اتباعها في فحص محاسبته والتجاوزات التي قام بها وأخيرا الطرق المعتمدة في إعادة تأسيس الوعاء الضريبي وفرض الضرائب والغرامات (خالد و كداتسة، 2022، صفحة 148).

– التبليغ بنتائج التحقيق

بعد الانتهاء من التحقيق المحاسبي يستوجب على فرقة التحقيق إعلام المكلف بالضريبة بما جاء به تقرير التحقيق بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام، وفي حالة انعدام التقويم يتوجب عليها إعلام المكلف بالتصحيحات الواجب إجرائها (كواسي و شرقي، 2017، صفحة 170).

2.1.2. الإطار الإجرائي للتحقيق المحاسبي في الجزائر

أ. خصائص التحقيق المحاسبي

يختص التحقيق المحاسبي بمجموعة من الخصائص التي نبرزها وفقا لما يلي: (عبد الرحيم لواج، 2018، صفحة 47، 48) يتم إجراء التحقيق المحاسبي بطريقة منظمة وفقا لبرنامج يحدد مسبقا مع إجبارية إعلام المكلف بالضريبة؛

- يتم إجراؤه في عين المكان أي في مقر المؤسسة محل التحقيق المحاسبي؛
- يركز التحقيق المحاسبي بدرجة أساسية في محاسبة المكلف بالضريبة بحيث يفحصها بدقة وعمق، ويعنى بكل الضرائب المفروضة على المكلف في الأربع سنوات الأخيرة من ممارسة النشاط؛
- يتولى مهمة التحقيق المحاسبي أعوان الرقابة الجبائية ذو رتبة مفتش على الأقل وذلك لتمكنهم من مختلف الاستراتيجيات والخبرة الكافية والكفاءة العالية؛
- على المستوى الولائي يتم إجراء التحقيق من طرف الفرق التابعة للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية، أما على المستوى الجهوي فيتم من طرف مصلحة الأبحاث والمراجعات الجهوية.

2.2. ماهية التحصيل الجبائي

1.2.2. تعريف التحصيل الجبائي

عرف التحصيل الجبائي على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى تمويل الخزينة العمومية من خلال تحصيل الضرائب المفروضة على المكلفين بالضريبة والتي تعد حقا للدولة، وتتضمن عملية التحصيل الجبائي مجموعة من العناصر الواجب توفرها هي (الحدث المنشئ، السلطة المختصة، آليات التحصيل، المواعيد، الضمانات، وطرق التسديد) (قناص و زين، 2021، صفحة 222).

وفي تعريف آخر هو تلك الخطوات الإدارية والتقنية التي تهدف إلى نقل الحقوق الجبائية من جيوب المكلفين إلى الخزينة العمومية (سيليني و طالبي، 2021، صفحة 395). ومما سبق يتضح لنا بأن التحصيل الجبائي هو مهمة تتولها الإدارة الضريبية والتي تشكل من مجموعة من العمليات تهدف إلى تحصيل الحقوق الجبائية للدولة من جيوب المكلفين بالضريبة.

ويهدف التحصيل الجبائي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هيا كالآتي: (مباركي، 2021، صفحة 1078)

- ضمان استقرار الاقتصاد الوطني من خلال تمويل الخزينة العمومية بالموارد المالية الضرورية؛
- تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة بواسطة التحصيل الجبائي لمختلف الضرائب والرسوم التي تعد أهم مصدر لإيرادات الدولة؛
- فرض غرامات وعقوبات التي أقترتها الدولة في سبيل الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛
- الحد من استهلاك السلع الغير ضرورية بفرض ضرائب مرتفعة وبالتالي زيادة منسوب الادخار الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا تشجيع المستثمرين من خلال منح تخفيضات وإعانات؛

– الحد بطريقة غير مباشرة من السلع المضرة بصحة المواطنين والتي تؤدي إلى الإصابة بأمراض خطيرة ومزمنة، من خلال فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة.

والغاية من التحصيل الجبائي هو تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مختلف المجالات الحكومية فمنها ما هو اقتصادي كالتنمية الاقتصادية والتوازن بين إيرادات ونفقات الدولة، قانوني من خلال الحد من سلوكيات الغير قانونية كالتهرب الضريبي، وقائي كالحد من استيراد السلع المضرة بصحة المواطنين وغيرها.

2.2.2. طرق التحصيل الجبائي

تعد عملية التحصيل الجبائي من بين أهم المهام التي تؤديها الإدارة الضريبية بحيث تساهم هذه العملية في أخذ حقوق الدولة من الأرباح المحققة من ممارسة مختلف الأنشطة من جيوب المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية للدولة، وقد تم وضع مجموعة من الطرق لأداء هذه المهمة نتناولها وفقاً للآتي:

أ. التوريد المباشر

التحصيل أو التوريد المباشر يعني أن المكلف بالضريبة يقوم بدفع الضرائب المفروضة عليه من تلقاء نفسه ودون إجبار من الإدارة، وهذا هو المبدأ الأساسي لهذه الطريقة ويمكن وفقها تسديد الالتزامات الجبائية بناء على أحد الشكليين الآتيين: (بوجريو و حراق، 2022، صفحة 75)

– التوريد المباشر الكلي

بمعنى أن المكلف بالضريبة يدفع الضرائب المفروضة عليه بشكل كلي ودفعة واحدة.

– طريقة الأقساط المقدمة

إن طريقة الأقساط المقدمة تعتبر من أفضل طرق تسديد الضرائب لكونها تراعي القدرة التكاليفية للمكلف الذي لا يقدر على الوفاء بالالتزامات الجبائية دفعة واحدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تساهم هذه الطريقة في توفير السيولة التي توجه إلى تمويل الخزينة العامة للدولة بشكل منتظم ومستمر، بحيث تركز هذه الطريقة على دفع الضرائب بواسطة أقساط

دورية خلال سنة النشاط ويتم حساب هذه الأقساط انطلاقاً من ضريبة السنة الماضية، ثم تصفية الضريبة قبل 01 ماي أي بعد تحديد الوعاء الخاضع للضريبة للسنة الحالية (فروم، 2021، صفحة 48، 49).

ب. الاقتطاع من المنبع (La retenue à source)

وفقاً لهذه الطريقة فإن التحصيل الجبائي يتم من طرف رب العمل الذي يقوم بنقل الحقوق الجبائية بعد اقتطاعها من دخل المكلف بالضريبة، وبالتالي فإن نشؤ الدخل هو الذي يؤدي إلى تحصيل الضريبة لا استلامه، ونجد هذه الطريقة معتمدة في حالات عدة نذكر منها الأجور والمرتببات والربوع وكذا الإيرادات المحققة من القيم المنقولة (محززي، 2008، صفحة 159).

3.2.2. ضمانات التحصيل الجبائي

من أجل ضمان استرجاع الدولة لحقوقها الجبائية الناتجة عن فرض مختلف الضرائب، نص المشرع الجبائي على مجموعة من الضمانات والتي تعطي الأولوية لدين الخزينة العمومية وتجعله فريضة واجبة الأداء من طرف المكلفين بالضريبة، وفيما يلي سنتعرف على هذه الضمانات وفقاً للآتي: (عيسى، 2021، صفحة 20، 21)

- دين الخزينة له حق الامتياز: وهذا الضمان ينص على أن الدين الجبائي له الأولوية على الديون الأخرى ويستوجب الوفاء به للخزينة العمومية التي يحق لها متابعة ديونها لضمان تحصيلها، فقد أعطى المشرع الجبائي الحق للخزينة في استرجاع ديونها حتى في حالة إفلاس الشركة ثم تأتي باقي الديون؛
- دين الخزينة محمول لا مطلوب: إن الحقوق الجبائية تخضع لمبدأ "دين الضريبة محمول لا مطلوب"، بحيث الخزينة لا تنتقل للحصول على حقوقها وإنما إجباري على المكلف بالضريبة تأديتها من تلقاء نفسه؛
- المضايقات الإدارية: في حالة عدم أداء المكلف لالتزاماته الجبائية في آجالها المحددة تلجأ الإدارة الضريبية إلى مضايقته إدارياً بالاعتماد على الحجز الإداري لأرباح المكلفين، كما تقوم بتجميد حساباته في البنوك والمصارف وغيرها؛

– مبدأ الدفع ثم الاسترجاع: وفقاً لهذا المبدأ يجبر المكلف على أداء ديونه الجبائية للخزينة العمومية، ثم لديه الحق في الطعن في مقدارها، فرضها أو استردادها، وقد جاء هذا المبدأ للمحافظة على العمليات التي تجري في الخزينة، بمعنى في حالة تقديم المكلف بالضريبة لشكوى أو تظلم استغلال لحقه في الطعن وتعهدا لعدم دفع دينه، لا يؤثر ذلك على دفع لالتزاماته.

3. دراسة حالة بمديرية الضرائب باتنة: (تحليل ومناقشة النتائج)

في إطار تنفيذ إجراءات الرقابة الجبائية وفقاً لأحد أشكالها، الذي يتم اختياره وفقاً لوضعية المكلف وطبيعة نشاطه، وجب على فرقة التحقيق التأكد من صحة التصريحات الجبائية المكتوبة بالتأكد من صحة الوعاء الضريبي وكذا الضرائب المصرح بها من طرف المكلف، ففي حال اكتشاف أي تجاوزات أو إغفالات وجب على فرقة التحقيق التدخل لاسترجاع المبالغ المالية المهربة والغير مصرح بها، وفيما يلي نتطرق إلى إجراءات التحقيق المحاسبي: (تقرير التحقيق المحاسبي، 2023)

1.3. مراجعة الملف

في هذه المرحلة يتم تحليل ملف المكلف الخاضع للتحقيق الذي هو ذي شخصية معنوية تنشط في مجال الأشغال وكراء المعدات، برمجت للتحقيق في البرنامج السنوي للتحقيق الجبائي خلال سنة 2023، وقد كلف بهذه المهمة فرقة التحقيق "B" تتكون هذه الفرقة من مفتشين ورئيس فرقة التحقيق المحاسبي.

2.3. إرسال إشعار بالتحقيق

بتاريخ: 2023/06/20 قامت فرقة التحقيق بإرسال إشعار بالتحقيق المحاسبي رقم: 2023/18 تم استلامه من طرف المكلف المعني بالتحقيق بتاريخ 2023/06/30 والذي مس نشاطه المتمثل في شركة الأشغال وكراء المعدات، وقد تضمن هذا الإشعار أسماء المحققين المتدخلين والرتب، ساعة التدخل، والضرائب المعنية بالتحقيق وهي (الرسم على النشاط المهني،

الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الأجور والمرتبات) وفترة التحقيق المحاسبي التي مست السنوات 2019، 2020، 2021 و2022.

وقد أعطت الإدارة الضريبية للمكلف مهلة 10 أيام لتحضير الوثائق المحاسبية المنصوص عليها في المواد 9، 10، 11 من القانون التجاري مع إمكانية الاستعانة بمستشار جبائي من اختياره.

3.3. المحاسبة المقدمة

الدفاتر الإجمالية

- دفتر عام مرقم ومؤشر عليه بتاريخ: 2015/02/19 تحت رقم: 2015/20.
- دفتر الجرد مرقم ومؤشر عليه بتاريخ: 2015/02/19 تحت رقم: 2015/21.

الدفاتر الاختيارية

- من الدفاتر المساعدة: (مشتريات، صندوق، بنك، مبيعات، عمليات مختلفة).

تقديم المحاسبة

- من حيث الشكل: مقبولة.
- من حيث المضمون: بعد المراقبة والتحقيق تم تسجيل جملة من التلاعبات سيتم تبيانها لاحقا ضمن هذا التبليغ والخاصة بسنوات: 2019، 2020، 2021 و2022.

4.3. التحقيق الجبائي

- التصريحات الشهرية G50 والتصريحات السنوية: تم ايداعها في آجالها القانونية
- النتيجة الجبائية: حددت انطلاقا من النتيجة المحاسبية مضافا إليها تسوية رقم الأعمال.

5.3. مباشرة مهمة التحقيق المحاسبي (تحديد التلاعبات المكتشفة في محاسبة المكلف)

دورة 2019

– مراقبة المشتريات: من خلال المراقبة تم التوصل إلى الآتي:

تم تسديد الفاتورة رقم 17000373 بتاريخ 2019/10/25 بمبلغ: 214200 دج TTC، بواسطة الصندوق مع خصم TVA وهذا ما يتنافى مع أحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 153-15، وكذا المادة 30 من قانون الرسوم على أرقام الأعمال (الأعمال قانون الرسم على رقم، 2023)، وبالتالي الرسم المدمج هو: 34.200 دج.

دورة 2020

- مراقبة المشتريات: من خلال المراقبة الترتيبية لفواتير الشراء لم تسجيل أي تسوية تذكر.
- مراقبة الصندوق والبنك: من خلال تتبع حركية الصندوق والبنك لم يسجل أي خلل.
- مراقبة رقم الأعمال:

1- من خلال المراقبة الترتيبية لفواتير البيع تم اكتشاف عدم تقييد الفواتير الآتية:

■ الفاتورة رقم: 25 مكرر بتاريخ: 2020/06/16 بمبلغ 203.376 دج HT، TVA = 38.641

■ الفاتورة رقم: 26 مكرر بتاريخ: 2020/07/01 بمبلغ 80.940 دج HT، TVA = 15.372

ومنه فإن التسوية تكون كالآتي:

التسوية في رقم الأعمال = 284.316 دج التسوية في الربح = 284.316 دج

2- من خلال مراقبة فواتير البيع نجد إن المكلف يتعامل مع زبائنه ضمان الاقتطاع (Retinue De Granite) بمعدل 05% حيث أن المبلغ الإجمالي المفوتر لضمان الاقتطاع هو: 3.535.641 دج، في حين أن المبلغ المقيد فعلا ضمن حساب 411 هو: 2.444.656 دج (فاتورة رقم: 18 بتاريخ: 2020/05/21)

وعليه فإن الفارق: (2.444.656 - 3.535.641) = 1.090.985 دج يخضع لـ IBS بمعدل 26%.

دورة 2021

– مراقبة المشتريات

من خلال المراقبة الترتيبية لفواتير الشراء تم تسجيل تقييد الفاتورة رقم 2000051 المحررة بتاريخ: 2021/01/15، المورد F 01 بمبلغ: 1.318.631 دج، TVA = 250.540، تم تقييدها مرتين الأولى في سنة 2020 والثانية خلال سنة 2021، وبما أن الفاتورة تعود إلى سنة 2021 فإن المبلغ السالف الذكر يعاد إدماجه ضمن الربح مع استرجاع الرسم على القيمة المضافة المحسوم.

التسوية في الربح = 1.318.631 دج الرسم المعاد إدماجه = 250.540 دج

- مراقبة الصندوق والبنك: من خلال تتبع حركية الصندوق والبنك لم يتم تسجيل أي خلل .
- مراقبة رقم الأعمال: من خلال المراقبة الترتيبية لفواتير البيع لم تقييد فاتورة البيع الآتية :
■ الفاتورة رقم 14 بتاريخ: 2020/04/01 بمبلغ 1.357.150 دج HT ، TVA = 257.858

ومنه فإن التسوية تكون كالآتي:

التسوية في رقم الأعمال = 1.357.150 دج التسوية في الربح = 1.357.150 دج

دورة 2022

– مراقبة المشتريات

- 1- من خلال المراقبة الترتيبية لفواتير الشراء تم تسجيل تسوية لفواتير المينة في الجدول أدناه عن طريق الصندوق مع حسم الرسم على القيمة المضافة .
الجدول 01: الفواتير الغير قابلة للحسم.

TTC	المبلغ		الممون	التاريخ	N° FAC
	TVA	مبلغ خارج الرسم HT			
400 578	63 958	336 620	F 01	18/10/2020	42
369 971	59 071	310 900	F 02	24/11/2020	100
770 549	123 029	647 520	الإجمالي المرفوض		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 01: أن إجمالي فاتورة عملية الشراء التي أجرتها الشركة مع المورد F01، ونفس الملاحظة تنطبق على الفاتورة التي أجرتها مع المورد F02 تجاوزت قيمة 100.000 دج المسموح بها قانونا، وهذا راجع إلى محاولة المكلف تضليل الإدارة الضريبية والاستفادة من رسوم مسترجعة ليست من حقه. وبالتالي فالتسوية كانت كالآتي:

التسوية في الربح = 647 520 دج الرسم المعاد إدماجه = 123 029 دج

2- من خلال المراقبة الترتيبية لفواتير الشراء تم تسجيل عدم تقييد الفاتورة التالية محاسبيا

الجدول 02: الفواتير الغير مقيدة محاسبيا.

TTC	المبلغ		الممون	التاريخ	N° FAC
	TVA	مبلغ خارج الرسم HT			
999 695	159 615	840 080	F 03	15/10/2022	82

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 02: أن المكلف بالضريبة لم يتم بتسجيل الفاتورة رقم 82 محاسبيا بهدف التلاعب في أرباحه وتقليل الوعاء الخاضع للضريبة. وعليه فإن التسوية تكون على النحو التالي:

التسوية في رقم الأعمال: $1.008.096 = 1.20 \times 840.080$ دج (تم اعتماد 20% كهامش ربح إجمالي).

التسوية في الربح = $1.008.096 \times 10\% = 100.809$ دج (تم اعتماد 10% كهامش ربح صافي من رقم الأعمال).

- مراقبة الصندوق والبنك: من خلال تتبع حركية الصندوق والبنك لم يتم تسجيل أي خلل.
- مراقبة رقم الأعمال.

1- إعادة تشكيل رقم الأعمال

الجدول 03: رقم الأعمال المصرح به والخاضع لـ TVA و TAP.

2022	2021	2020	2019	البيان
140 170 519	194 574 816	130 548 130	130 053 361	CA المصرح به في الميزانية
168 653 284	171 574 905	113 238 671	114 080 365	CA الإجمالي المصرح به TAP
168 653 284	171 574 905	113 238 671	114 080 365	CA الخاضع المصرح به TAP
168 653 284	171 574 905	113 238 671	114 080 365	CA الإجمالي المصرح به TVA
168 653 284	171 574 905	113 238 671	114 080 365	CA المصرح به الخاضع %19
31 766 882	32 247 860	21 484 250	20 639 371	رسوم مسترجعة مصرح بها

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 03: أن رقم الأعمال المصرح به في الميزانية أكبر من رقم الأعمال الوارد في التصريحات الجبائية للمكلف، مما يدل على أن المكلف أخفى جزء من رقم أعماله لتقليل من الضرائب الواجب عليه دفعها.

2- جدول تبيان الرسوم المسترجعة على المشتريات

الجدول 04: الرسوم المسترجعة على المشتريات.

الدورات	الرسوم المسترجعة	الرسوم القابلة للاسترجاع	الرسوم المدمجة
2019	20 639 371	20 605 171	34 200
2020	21 484 250	21 484 250	0
2021	32 498 400	32 247 860	250 540
2022	31 889 911	31 766 882	123 029

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 04: أن الرسوم التي صرح المكلف بأنها مسترجعة كانت أكبر من الرسوم القابلة للاسترجاع مما دفع فرقة التحقيق "B" إلى دمج الفرق بين الرسوم المسترجعة والرسوم القابلة للاسترجاع وهذا للسنوات الثلاثة (2019، 2021، 2022) سنة 2020 لم يتم فيها أي دمج لأن الرسوم المسترجعة هي نفسها الرسوم القابلة للاسترجاع.

• تحديد الربح

بعد التسويات السالفة الذكر فإن الربح يظهر كالآتي:

الجدول 05: تعديل الربح المصرح به.

البيان	2020	2021	2022
الربح المصرح به	2 996 361	11 259 331	2 457 044
التسوية في الربح	1 375 301	2 675 781	748 329
الربح المعدل الخام	4 371 662	13 935 112	3 205 373

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 05: أن الربح المصرح به كان أقل من الربح الواجب التصريح به مما نتج عنه تسوية في الربح من طرف فرقة التحقيق، التي دمجت الأرباح المخفية لإخضاعها إلى الضرائب المفروضة على المكلف.

• التسويات

1- التسوية في الرسم على النشاط المهني

الجدول 06: تسوية الرسم على النشاط المهني

البيان	2019	2020	2021	2022
CA المعدل الخاضع	114 080 365	130 832 446	195 931 966	141 178 615
CA المصرح الخاضع	114 080 365	130 548 130	194 574 816	140 170 519
التسوية في رقم الأعمال	0	284 316	1 357 150	1 008 096
الرسم المسدد سلفا	2 281 603	2 616 649	3 918 639	2 823 572

التحقيق المحاسبي كألية رقابية تساهم في تحسين التحصيل الجبائي-دراسة حالة مكلف خاضع للتحقيق خلال
الفترة (2019-2022) بمديرية الضرائب لولاية باتنة

2 803 410	3 891 496	2 610 963	2 281 603	الرسم الواجب الدفع
20 162	27 143	5 686	0	الرسم على النشاط المهني
10%	10%	10%	/	معدل العقوبات
2 016	2 714	569	0	مبلغ العقوبات
22 178	29 857	6 255	0	الإجمالي الواجب الدفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 06: أن CA المعدل من طرف فرقة التحقيق خلال السنوات 2020، 2021 و2022 مما يدل على أن CA المصرح به خلال هذه السنوات كان أقل من CA الواجب التصريح به وذلك ناتج عن تلاعب المكلف بالضريبة في العناصر المشكلة لرقم الأعمال، مما ترتب عليه تعديل من طرف فرقة التحقيق وفرض الرسم على النشاط المهني والعقوبات المتوافقة بمبلغه.

2- التسوية في الرسم على القيمة المضافة

الجدول 07: تسوية الرسم على القيمة المضافة.

2022	2021	2020	2019	البيان
141 178 615	195 931 966	130 832 446	114 080 365	CA المعدل الخاضع
140 170 519	194 574 816	130 548 130	114 080 365	CA المصرح الخاضع
1 008 096	1 357 150	284 316	0	التسوية في CA
26 823 937	37 227 074	24 858 165	21 675 269	الرسم المسدد سلفا
26 632 399	36 969 215	24 804 145	21 675 269	الرسم للدفع
191 538	257 859	54 020	0	TVA 19%
123 029	250 540	0	34 200	الرسم المدمج
314 567	508 399	54 020	34 200	الإجمالي للدفع
25%	25%	10%	10%	معدل العقوبات
78 642	127 100	5 402	3 420	مبلغ العقوبات
393 209	635 498	59 422	37 620	الإجمالي للدفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 07: أن فرقة التحقيق قامت بدمج رقم الأعمال المخفي واستخراج الفرق بين رقم الأعمال بعد الدمج ورقم الأعمال المصرح به، الذي تم إخضاعه للرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المني بالإضافة إلى العقوبات وفقا لسلم الغرامات والعقوبات المقرر في المادة 38 مكرر 2 (قانون الاجراءات الجبائية ، 2023).

3- التسوية في الضريبة على أرباح الشركات

الجدول 08: تسوية الضريبة على أرباح الشركات.

البيان	2019	2020	2021	2022
الربح المعدل الخاضع	3 033 910	4 371 662	13 935 112	3 205 373
الربح المصرح به الخاضع	3 033 910	2 996 361	11 259 331	2 457 044
الزيادة في الربح	0	1 375 301	2 675 781	748 329
معدل الضريبة على IBS	26%	26%	26%	26%
الضريبة المستحقة	788 817	1 136 632	3 623 129	833 397
الضريبة المثبتة	788 817	779 054	2 927 426	638 831
الفارق الواجب الدفع	0	357 578	695 703	194 566
معدل العقوبة	/	25%	25%	15%
عقوبة التأخير	0	89 395	173 926	29 185
الإجمالي الواجب الدفع	0	446 973	869 629	223 750

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 08: أنه قد تم إجراء تسوية في الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 26 % خلال السنوات (2020، 2021، 2022)، حيث طبقت على الزيادة في الأرباح المستخرجة بالإضافة إلى معاقبة المكلف بعقوبة التأخير بنسبة 25 % (قانون الاجراءات الجبائية ، 2023) لأن مبلغ الربح المخفي ينتهي إلى الشريحة أكبر من 200.000 دج خلال سنتي 2020 و2021، في حين طبقت غرامة بنسبة 15 % خلال سنة 2022 لأن مبلغ الربح المخفي محصور بين 50.000 و200.00 دج.

4- تحديد الدخل الخاضع

الجدول 09: تحديد الدخل الخاضع لـ IRG صنف الاقتطاع من المصدر

البيان	2020	2021	2022
الزيادة في الربح	1 375 301	2 675 781	748 329
(-) الضريبة على أرباح الشركات IBS	357 578	695 703	194 566
الدخل الخاضع	1 017 723	1 980 078	553 763

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 09: أن مبلغ الربح المصرح به أقل من الواجب التصريح به من طرف المكلف مما دفع فرقة التحقيق إلى تعديله من خلال إضافة الأرباح الغير مصرح بها إلى الربح الفعلي للمكلف.

5- حساب الضريبة على الدخل صنف الاقتطاع من المصدر

الجدول 10: تحديد مبلغ الضريبة على الدخل صنف الاقتطاع من المصدر.

البيان	2020	2021	2022
الدخل الخاضع	1 017 723	1 980 078	553 763
معدل الإخضاع	15%	15%	15%
الضريبة المستحقة	152 658	297 012	83 064
معدل العقوبة	15%	25%	15%
عقوبة التأخير	22 899	74 253	12 460
الإجمالي الواجب الدفع	175 557	371 265	95 524

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول 10: أنه قد تم فرض ضريبة على المكلف وهي ضريبة على الدخل الإجمالي صنف الاقتطاع من المصدر بمعدل 15% بالإضافة الى تحميله غرامة بمعدل 15% خلال سنتي 2020 و 2022 لأن الدخل الخاضع محصور بين 50.000 و 200.000 دج، وغرامة

بمعدل 25% (قانون الاجراءات الجبائية ، 2023) لأن الدخل المخفي أكبر من 200.000 دج وهذا بسبب مخالفة المكلف للقانون وإخفائه لجزء من الإيرادات الخاضعة للضريبة.

الخاتمة

تعد الإيرادات الضريبية من بين أبرز مصادر الإيرادات العامة التي تُخصَّص لتغطية النفقات العامة للدولة، والتي تشمل تلبية احتياجات المواطنين من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات بشكل مجاني. ومن هنا، تسعى الدولة إلى استكشاف سبل تعزيز هذه الإيرادات والحفاظ عليها، بهدف ضمان استمرار توفر هذا المورد المهم، من خلال تعزيز نشاطاتها التجارية والاقتصادية.

تُعَدُّ الرقابة الجبائية، بمختلف أشكالها ومستويات تنفيذها، وسيلة فعّالة تتبعها الدولة بشكل عام والإدارة الضريبية بشكل خاص، للحفاظ على تدفق الإيرادات الضريبية وتقليل احتمالات مخالفة المكلفين للقوانين والتشريعات الضريبية. وبالتالي، تسهم الرقابة الجبائية أيضًا في تعزيز تنمية الإيرادات الضريبية وضمان استمراريتهما، خاصة في ظل استمرار المكلفين في البحث عن ثغرات تسمح لهم بتجنب التزاماتهم الجبائية.

النتائج

قادتنا هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات المطروحة والوصول إلى النتائج التالية:

– **الفرضية الأولى:** من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة استخلصنا أن التحقيق المحاسبي آلية رقابية تستخدم من طرف المحققين الجبائيين لكشف التلاعبات والأخطاء التي يرتكبها المكلفين بالضريبة عمداً ومن أجل التقليل من مبالغ الضرائب المفروضة عليهم، وبالتالي الفرضية الأولى محققة.

– **الفرضية الثانية:** "لقد تبين لنا من خلال دراسة حالة أن التحقيق المحاسبي وسيلة ردعية في يد الإدارة الضريبية تستخدم بهدف استرجاع الحقوق الجبائية الغير مصرح بها التي تسبب في تقليص الوعاء الجبائي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تضبط

سلوك المكلف وتجعله أكثر التزاما مستقبلا مما يساهم في تحسين التحصيل الجبائي
وبالتالي الفرضية الثانية محققة.

التوصيات

من خلال ما تم تناوله في هذا المقال استخلصنا جملة من التوصيات هي كالتالي:

- دعم الرقابة الجبائية بوسائل وأساليب ردعية أكثر من تلك التي تتوفر عليها لما لها من أهمية في تحسين التحصيل الجبائي؛
- استخدام الوعي الضريبي للمكلفين كمدخل جديد في زيادة مستوى الامتثال الضريبي الطوعي للمكلفين، الذي يضمن أدائهم لالتزاماتهم الجبائية وفقا لما ينص عليه القانون؛
- إعطاء أهمية للتخصص الوظيفي في اختيار أعوان الإدارة الضريبية المكلفين بالرقابة لما لي وظيفته المفتش من دور حساس في استرجاع الإيرادات الضريبية الغير مصرح بها؛
- الاستعانة بالتقنيات الحديثة كالرقمنة والمساعدة إلى تعميم تطبيقها لما توفره من امتيازات لمختلف الأطراف ذو العلاقة (الإدارة الضريبية والمكلف) بالتحصيل الجبائي.

المراجع

أحمد رحمانى، و محمد جبوري. (2019). التحقيق المصوب في المحاسبة كآلية لتعزيز المراجعة الجبائية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية، 08(01)، الصفحات 62-75.

الأعمال قانون الرسم على رقم. (2023). قانون الرسم على رقم الأعمال. الجزائر: المديرية العامة للضرائب. الجيلاني بلواضح . (2022). التحقيق المحاسبي كآلية للحد من التهرب الضريبي- دراسة نموذج حالة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة "ش.ذ.م.أ.كلوليكس. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 15(01).

أمال حداش، و ناصر شارفي. (2022). أثر النظام الجبائي الالكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين-. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 08(01)، الصفحات 173-186.

أميرة بوباظة. (2021). دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي والحد منها- دراسة حالة تحقيق في ملف جبائي لمديرية الضرائب لولاية تيسمسيلت للفترة 2011-2014. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، 03(01)، الصفحات 52-67.

- تقرير التحقيق المحاسبي (2023)، تقرير التحقيق المحاسبي، باتنة- الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- جمال الدين سيليني، و محمد طالبي. (2021). أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا - دراسة حالة: نظام جبايتك بمديرية كبريات المؤسسات. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، 07(02)، الصفحات 392-411.
- رضوان دوداح، و شيراز بن عربية. (2022). تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية- دراسة حالة الجزائر 2010-2018. مجلة المنهل الاقتصادي، 05(01)، الصفحات 371-380.
- زهية علاش، و نشيدة معزوز. (2021). آلية الرقابة الجبائية على الشركات الأجنبية في الجزائر: دراسة حالة الرقابة على شركة أجنبية بمديرية الضرائب لولاية البليدة خلال الفترة 2015-2018. مجلة دراسات جبائية، 10(02)، الصفحات 7-26.
- سماعين عيسى . (2021). تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري. مجلة القانون العقاري (15 خاص)، الصفحات 15-27.
- سمية قحموش. (2016). المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية - دراسة حالة بإدارة الضرائب لولاية بسكرة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 06، الصفحات 295-313.
- صبرينة خديري، و عمر جنينة. (2019). الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(02)، الصفحات 320-336.
- عبد الرحيم لواج، و منير لواج. (2020). تقييم فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل-. مجلة الاقتصاد والتنمية، 08(02)، الصفحات 35-48.
- عبد الرحيم لواج. (2018). تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل-. مجلة أوراق اقتصادية، 02(01)، الصفحات 44-63.
- عبد الرؤوف بوجريو، و مصباح حراق. (2022). التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي- دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019). مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 08(01)، الصفحات 69-86.
- عبد الغني بوشري، و آخرون . (2021). أثر التحقيق المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي والغش الضريبيين دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017. مجلة التكامل الاقتصادي، 09(01)، الصفحات 119-136.
- عبد المالك زين. (2021). مساهمة التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية -دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب خنشلة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05(01).

علي قناص، و يونس زين. (2021). التصريحات الجبائية وأثرها على زيادة الحصيلة الضريبية في ظل عصنة الادارة الجبائية (دراسة حالة : مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديريات كبريات المؤسسات). مجلة مقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، 05(02)، الصفحات 215-235.

فريد أحمد خالد، و عائشة كداتسة. (2022). أثر التحقيق الجبائي المحاسبي الممارس من طرف الادارة الجبائية- دراسة حالة على مستوى مفتشية الضرائب ببوفاريك. مجلة دراسات جبائية، 11(01)، الصفحات 243-253.

قانون الاجراءات الجبائية . (2023). المادة 38 مكرر 2. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.

محمد جبوري، و آخرون. (2019). المراجعة الجبائية كألية لضمان حقوق الخزينة العمومية في الجزائر-دراسة تطبيقي بمركز الضرائب سعيدة خلال الفترة 2014-2017. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 03(03)، الصفحات 671-690.

محمد الصالح فروم. (2021). جباية المؤسسة دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة (الإصدار الطبعة الأولى). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.

محمد الصالح مباركي. (2021). التحصيل الضريبي واقع وآفاق. مجلة الاحياء، 21(29)، 1075-1096.

محمد عباس محرز. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هومة.

مراد كواشي، و جمعة شرقي. (2017). مسار التحقيق المحاسبي في اطار الرقابة الجبائية-دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة-. مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية، 02(01)، الصفحات 165-182.